المجلة العلمية

للاقتصاد والتجارة

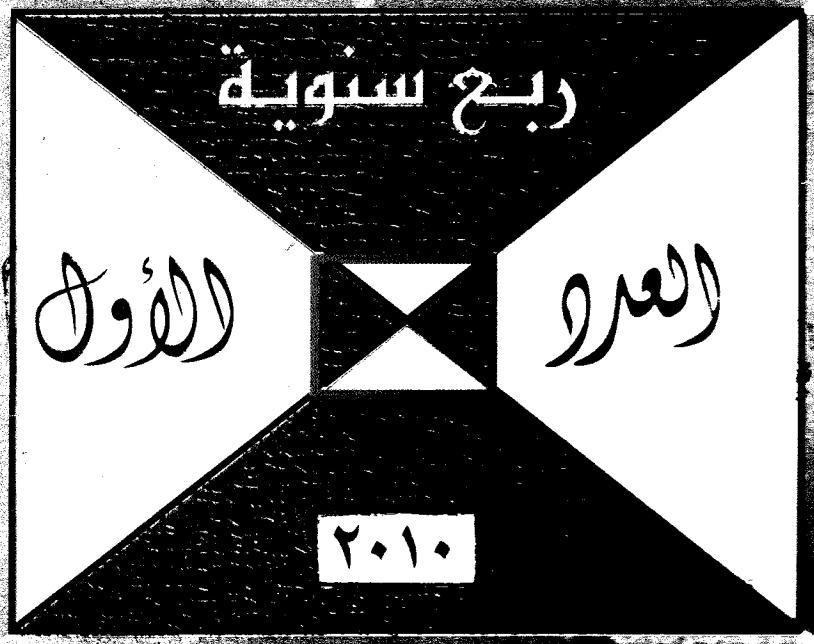

جامعة عين شمس

المجلة العلمية

للاقتصاد والتجارة

مجلة ربع سنوية

العدد الأول (يناير)
٢٠١٠

تصدرها
كلية التجارة - جامعة عين شمس
القاهرة

العدد الأول (يناير) ٢٠١٠

فهـــــرس المحتويـــــات

رقـم الصفحـات

١ – إطار مقترح لاستخدام مدخل بطاقات القياس المتوازن
لتقييم الأداء بالبنوك المصرية "دراسة تطبيقية علـــى
مجموعة من البنوك المصرية
دكتور/ نبيل عبد المنعم محمد ..... ١ – ١٢٣

٢ – دور التسويق السياسي في الأحزاب المصرية وتأثيـره
على المشاركة الانتخابية للمواطنين
دكتور/ عمرو أبو اليمين عبد الغنى ١٢٥-١٨٢

٣ – اتجاهات الوعي الادخاري لدى طلبة المرحلـة الثانويـة
بدولـــة الكويـــت
دكتور/ منصـور الفضلـــى .....
دكتور/ منصـور الشمالـــي .....
دكتور/ احمـــد الشريـــف ١٨٣- ٢١٦

٤ – مدى تأثير السياسات المحاسبية وهيكلة التدقيق الخارجي
في الأزمة المالية العالميـة
دكتور/ عادل محمد القطاونـة .....
دكتور/ هيثم ممدوح العبادى ٢١٧- ٢٣٠

٥ – تقييم الآثار الناجمة عن وجود البنوك الأجنبية في بعـــض
الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصـر
الباحث / هشام صلاح سيد على ٢٣١-٢٥٩

٦ – اثر التكامل الاقتصادي على تحرير التجارة الخارجية والاستثمار
الاجنبي المباشر لكلا من المكسيك وأسبانيا
الباحثة / شيماء صابر صالـح ٢٦١- ٢٩٧

٧ ـ نشر وظيفة الجودة البيئيـــة
الباحثة / زينب عبد الله احمد جميل ٢٩٩-٣١٥

٨ ـ دور الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في التنمية الاقتصادية في الأسواق الناشئة
الباحثة / رضا محمد احمد محمدين ٣١٧-٣٥٦

٩ ـ الوقود الحيوي وإثره على الأمن الغذائي العالمي
الباحثة / نسرين نور الدين حسن على ٣٥٧-٣٨٦

١٠ـ اثر صناعة تعهيد خدمات تكنولوجيا المعلومات على التعليـم وسوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية
الباحثة / شيماء احمد عبد الحميد الشاعر ٣٨٧-٤٠٦

١١ـ تقييم التجربة الهندية في صناعة تعهيد خدمات تكنولوجيـــا المعلومات
الباحثة / شيماء احمد عبد الحميد الشاعر ٤٠٧- ٤٣٤

١٢ـ العولمة ودورها في صنع الأزمات المالية والاقتصادية الدولية ـ مع التركيز على الأزمة الاقتصادية الآسيوية
الباحثة / نسرين نور الدين حسن على ٤٣٥-٤٦٥

تمـــت بحمـــد اللـــــه

مدى تأثير السياسات المحاسبية وهيكلة التدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية

إعـــداد

الـدكتور عـادل محمد القطاونة

أستاذ المحاسبة والتدقيق المساعد

جامعة الزيتونة الأردنية

٢١٧

الدكتور هيثم ممدوح العبادي

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة عمان الأهلية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى وجود تأثير للممارسات المحاسبية على الأزمة المالية العالمية، ومدى وجود تأثير للتدقيق الخارجي على الأزمة المالية العالمية.

وتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العاملة في القطاع المالي والمدرجة أسهمها في بورصة عمان وكما هي بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ حيث تضمنت عينة الدراسة كل من الشركات العاملة في قطاع المصارف والتأمين والخدمات المالية المتنوعة. وتم إجراء التحليل الإحصائي على (٤٨) شركة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للممارسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية، مع وجود بعض التأثير الضعيف من وجهة نظر عينة الدراسة في ما يتعلق بالقيمة العادلة ومدى استخدامها في الاستثمارات والأصول والأدوات المالية.
- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية، مع وجود بعض الصعوبات التي ترافق التقديرات والقيم المستقبلية والتي تحتم على المدقق الخارجي مراعاتها أثناء التدقيق.

وأوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة دراسة تأثير القيمة العادلة على المنشآت المالية العاملة في البيئة الاقتصادية الأردنية.
- توعية المدققين الخارجيين بأهمية التخطيط الأمثل وأهمية المراجعة التحليلية في أعمال التدقيق الخارجي وبما ينسجم مع الأهداف التي بناءً عليها تم اللجوء إلى التدقيق الخارجي

مقدمة.

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي عصفت بدول العالم في العام ٢٠٠٨ من أسوأ الأزمات المالية التي واجهة العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، ومع تزايد الضرر الذي أحدثته هذه الأزمة في العديد من المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منها، وفي العديد من الاقتصاديات المختلفة بدا أن السؤال الذي يطفو على السطح ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية.

لقد أشار العديد من المتخصصين والباحثين في الأمور الاقتصادية والمالية ومن شتى الدول إلى أن هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأزمة فالبعض عزاها إلى جوانب أخلاقية والبعض رأى أنها إدارية أو ائتمانية والبعض رأى أن للمحاسبة والتدقيق دوراً في هذه الأزمة والعض عزاها لأسباب أخرى.

في مقابل كل ذلك كان هنالك جملة من التساؤلات المهمة التي بدت للعيان عن دور المحاسبة والتدقيق في ظهور الأزمة المالية العالمية وكان السؤال المطروح هل للسياسات المحاسبية والتدقيق الخارجي دور في الأزمة المالية العالمية وهل كان لبعض أسس الاعتراف والقياس المحاسبي في السنوات الخمس الأخيرة أثرها في هذه الأزمة.

أما في ما يتعلق بالأردن فيعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات القليلة التي كان تأثرها بالأزمة المالية العالمية قليلا قياساً إلى اقتصاديات العديد من دول العالم وفي دول مجاورة وشقيقة، إلا أن التأثير الذي ولدته الأزمة المالية العالمية أستوجب وقوف العديد من الجهات ذات الصلة في الأردن لدراسة ما يحصل من حولها لتخفيف حدة التأثر قدر الإمكان وبالتالي تجنب ما يمكن تجنبه، حيث سعت الدولة جاهدة إلى حماية سعر صرف الدينار والجهاز المصرفي والمالي والاستثماري على حد سواء من تداعيات الأزمة المالية العالمية واحتواء الضغوط التضخمية من أجل تدعيم ركائز الاستقرار النقدي والاقتصادي واستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية اللازمة لتمويل العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وقد أشارت تعليمات البنك المركزي الأردني في أكثر من مرة ومنذ ظهور الأزمة المالية العالمية إلى أن البنك قد عمل على إصدار مجموعة من التعليمات الاحترازية التي ساهمت في تجنيب القطاع المصرفي والمالي من المخاطر التي واجهها القطاع المالي العالمي حيث برزت معايير الإفصاح المالي وبناء إطار شامل للحاكمية المؤسسية واعتماد أنظمة فعالة لإدارة المخاطر وأخرى للإنذار المبكر تساهم في التصحيح الفوري.

مشكلة الدراسة.

يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

١. هل هنالك متغيرات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالسياسات المحاسبية أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية؟
٢. هل هنالك متغيرات ذات دلالة إحصائية ترتبط بالتدقيق الخارجي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الحالية إلى كل من الآتي:

١. قياس مدى وجود تأثير للممارسات المحاسبية على الأزمة المالية العالمية.
٢. قياس مدى وجود تأثير للتدقيق الخارجي على الأزمة المالية العالمية.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه حيث تسعى الدراسة الحالية إلى بيان مدى وجود تأثير للسياسات المحاسبية والتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية وذلك

من وجهة نظر الشركات المالية والمدرجة أسهمها في بورصة عمـــان وكمـــا هـــي بتـــاريخ ٢٠٠٩/١/١.

الدراسات السابقة.

من خلال استعراض الباحث لمجموعة من الدوريات والدراسات فلم يجد الباحث أي دراسة ذات صلة بالموضوع بشكل مباشر، حيث أن الأزمة المالية العالمية قد ظهرت مع العام ٢٠٠٨ ولم يتسنى وجود دراسات في هذا المضمار بشكل كبير. ولكن كان هنالك بعض الدراسات التي تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالدراسة الحالية وتالياً استعراض لأهم هذه الدراسات:

١. **دراسة (القشي والخطيب)، (٢٠٠٤)** وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي بالإضافة إلى التعرف على الأسباب التي دفعت مجلس معايير المحاسبة الدولية للتوجه نحو هذه المعايير وإلى تحديد معوقات تطبيقها على الاقتصاد ، خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من أبرزها عدم جدوى تطبيق معايير القيمة العادلة في دول العالم الثالث لعدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقاتها وان هنالك انعكاسات جيدة للقيمة العادلة على الاقتصاد ولكن إن توفرت مجموعة من الأمور من أبرزها توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية الفاعلية وتوفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة، وتوفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

٢. **دراسة (العنابي والرفاعي)** ، **(٢٠٠٢)** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الائتمان ودرجة المخاطرة المصاحبة له ، كما بينت أن على المنشآت عدم الاندفاع لتقديم القروض دون النظر إلى العائد من هذا الائتمان وربط ذلك بالمدة الزمنية والشروط مع درجة المخاطرة المتأتية من منح الائتمان ن تم ربط هذه الدراسة بنظام المعلومات المعمول به في المنشأة من حيث دور نظم المعلومات في تحديد أهلية الأفراد والمؤسسات للحصول على الائتمان ودرجة المخاطرة المصاحبة له.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من أبرزها ضرورة وجود أنظمة وبرمجيات متخصصة تبين التاريخ الائتماني للعميل وأدائه في العمل كمقياس غير مباشر لسلوكياته والكيفية التي يتم التعامل معها مع تنوع طبيعة الائتمان.

٣. **دراسة (Galeb, El-refae، ٢٠٠٣)** وهدفت هذه الدراسة إلى البحث في حجم الاستثمار المثالي في ظل عقود الدين وذلك في البنوك وشركات الإقراض الأردنية من خلال المعلومات التي تؤدي إلى حدوث الاختيار العكسي عندما يكون المقترض غير مناسب أنه يوجد لديه مخاطر عالية كما بينت الدراسة أهمية المخاطر التي تترافق مع تنفيذ بعض المشاريع من خلال عدم الالتزام ببعض بنود العقد .

بموجب هذه الدراسة تم عرض أنموذج يبين أهمية خبرة ومؤهلات الشركات المقترضة وكذلك نظام إدارة المعرفة للبنك.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات من أبرزها أهمية طرق التمويل في تحديد العقد.

٤. **دراسة (حماد، 2002)** وهدفت إلى بيان أهم المشكلات التي ترتبط بالمحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية وقد تمت هذه الدراسة على المصارف حيث بينت نتائج الدراسة أن من النقاط التي تدور حولها المشاكل تكمن في عدم وجود قيمة سوقية واضحة في ما يتعلق بالقروض وكذلك التحوط في نطاق نموذج القيمة العادلة وموثوية القيم العادلة وتفسير الدخل في نموذج القيمة العادلة وتطبيق القيمة العادلة في عمليات التحويل للأوراق المالية في المصارف وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات كان من أبرزها

ضرورة الالتزام بإعادة تقييم الأوراق المالية بالقيمة العادلة المحتفظ بها، وإعادة تفكيك عمليات إدارة المخاطر الداخلية لوضع نظام قائم على التحوطات الخارجية، وكذلك احتساب دخل الفائدة عن طريق تطبيق المعدل السوقي الساري على القيمة العادلة السارية للأصل.

فرضيات الدراسة.

ستعمل هذه الدراسة على اختبار كل من الفرضيتين التاليتين:

Ha: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية على الأزمة المالية العالمية .

Ha: يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على الأزمة المالية العالمية.

منهجية الدراسة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الثانوية ، وعلى مسح مكتبي لمجموعة من المراجع والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تم العمل من خلال الدراسة الحالية على تطوير استبانه من خلال الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة وإجراء المقابلات الشخصية مع العديد من المديرين الماليين والائتمان والمدققين.

مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المساهمة العاملة في القطاع المالي والمدرجة أسهمها في بورصة عمان وكما هي بتاريخ ٢٠٠٩/١/١ حيث تضمنت عينة الدراسة كل من الشركات العاملة في قطاع المصارف والتأمين والخدمات المالية المتنوعة وقد بلغ عدد الشركات التي تم توزيع الإستبانة عليها (٦٣) شركة.

تم استرداد (٥١) إستبانة من مجموع الإستبانات الموزعة ، وتم استبعاد (٣) إستبانات لعدم اكتمال الإجابات عليها ، وعليه فقد تم إجراء التحليل الإحصائي على (٤٨) إستبانة وبما شكل نسبة مئوية مقدارها (76.19%).

الإطار النظري:

تعتبر الأزمة المالية العالمية والتي ظهرت في الآونة الأخيرة من أبرز التحديات التي واجهها العالم ويمكن القول بأن الاقتصاد الأمريكي كان هو البادئ في إثارة حمى الأزمة المالية العالمية فتبع الاقتصاد الأمريكي العديد من الاقتصاديات للعديد من الدول ، وتبع هذه الأزمة العديد من الخطط والمشاريع لإنقاذ النظام المالي العالمي وتدخل رؤساء الدول من أجل التخفيف من حدة هذه الأزمة المالية العالمية.

ومن جملة هذه التدخلات تدخل الرئيس الأمريكي بالتوقيع على مشروع قانون إنقاذ النظام المالي الأمريكي في العام ٢٠٠٩ بعد إقراره من مجلسي النواب والشيوخ حيث قامت تلك الخطة على السماح للحكومة بشراء الديون متدنية النوعية المرتبطة بالرهن العقاري وبما يقارب من (٧٠٠) مليار دولار أمريكي.

يعتبر بنك **(Lehman Brothers)** والذي كان يعمل لديه حوالي ٢٦ ألف موظف من أكبر ضحايا الأزمة المالية العالمية حيث قام بإشهار إفلاسه بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ مما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية.

بالنسبة للجانب المحاسبي في ظهور الأزمة المالية العالمية فيرى البعض بأن تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧ والمتعلق بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي ٣٩) يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية وخصوصا في ظل وجود بعض الشكوك حول إساءة تطبيق المعيار.

من هنا فقد تضمنت بعض بنود خطة الإنقاذ قسمين ١٣٢ و ١٣٣ يتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة حيث ينص القسم ١٣٢ أن على هيئة الأوراق المالية صلاحية تعليق تطبيق المعيار

١٥٧ لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بأن ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين.
أما القسم ١٣٣ فبموجبه قامت هيئة الأوراق المالية بإجراء دراسة متكاملة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة بحيث تضمنت الدراسة بيان أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية وأثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال العام ٢٠٠٨ ، ومدى أثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين والطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتطوير المعايير المحاسبية، ومدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم ١٥٧.

في مقابل ذلك فقد كان هنالك العديد من المؤيدين الذين يدافعون عن معيار القيمة العادلة من خلال بيان أن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأن ذلك سيعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف وبالتالي فإن ذلك سيضعف من ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال وأن القيمة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية تهدف إلى المساعدة في إيصال المعلومات للمستثمرين وبالتالي فهي ليست في طرف المعادلة المتعلقة بالأزمة المالية العالمية. على مستوى دول الاتحاد الأوروبي وفي ضوء استبيان خاص تم إعداده من قبل مجموعة من الخبراء الماليين وتم إرسال نتائجه إلى الرئيس الفرنسي لإعلامه بأن التعديل في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الأوروبي ولن يحسن في استقرار السوق وأن المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً وأن الالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح لخبراء الاستثمار بتقييم السلامة المالية للشركة وأن وضع قناع على الأداء المالي سوف لن يحل الإشكاليةفي مقابل كل ذلك هنالك تيار مقابل حيث كشف عدد من المختصين عن قيام بعض الشركات المدرجة في سوق المال بتضليل مساهميها ومستخدمي قوائمها المالية عبر مخالفتهم للمعايير المحاسبية المتعارف عليها من خلال البدائل المحاسبية والمرونة التي توفرها معايير المحاسبة الدولية، مطالبين في الوقت ذاته هيئة السوق المالية بالتصدي الحازم لمثل هذه الممارسات غير القانونية.وعزى البعض أن استغلال المرونة الموجودة في معيار الاستثمارات على سبيل المثال وقيام بعض المنشآت بتحويل استثماراتها من متاحة إلى معدة للاتجار والعكس بغرض نقل الأثر المالي لنتائجها بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وبالتالي التأثير على رقم صافي الأرباح (أو الخسائر) أحد الأمثلة التي من خلالها يمكن الخروج بأن الممارسات المحاسبية ليست بمعزل عن الأزمة المالية العالمية.

كما رأى بعض الخبراء الماليين بأن المرونة في المعايير المحاسبية ناتجة عن تعدد طرق القياس المحاسبي للأحداث المالية وكذلك التقدير لها فمثلاً منتج مالي تقدمه إحدى الشركات لكن هذا المنتج لا يتم تداوله في الأسواق مما يعني عدم وجود قيمة سوقية عادلة لعدم وجود سوق له ففي هذه الحالة يلجأ مدقق الحسابات لقبول تقدير الشركة لسعر هذا المنتج وهذا عكس المعايير التي تتطلب أن يكون التقييم صادر من جهة محايدة مما يولد تعارضا في المصالح مما يدخلنا إلى التدقيق الخارجي وأهمية التدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية.

من جهته رأى البعض بأن الأزمة المالية العالمية أنصب أثرها بشكل واضح على العناصر المالية التي يدخل فيها التقدير المستقبلي مثل بنود الاستثمار والمدينين.

أما في ما يتعلق بانتهاء الأزمة المالية العالمية والحلول والدروس المستفادة ، فقد أبدى بعض الكتاب تشاؤما تجاه فرص الأمل المتاحة في ظل الأوضاع الاقتصادية القاتمة، حيث بين البعض بأن مما يزيد الطين بلة هو تدخل السياسيين في صناعة القرارات الاقتصادية البحتة، وتقديم حلول للتحفيز الاقتصادي. أما تشابكات الاقتصاديات بين الدول وانتقال آثار الأزمة المالية من دولة أخرى فلا يمكن قياس هذا التشابك ولكن يظل السؤال المطروح لدى الكثيرين في منطقتنا العربية عن أسباب التأثر السلبي لدول العالم والدول العربية بالتداعيات السلبية لأزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية خاصة مع وصول التأثير السلبي لدول قليلة التعامل التجاري مع الولايات المتحدة مثل السودان واليمن وسوريا وتونس والمغرب وموريتانيا. وكما هو معلوم فإن محورية الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي باستحواذه على أكثر من ٢٥% من الناتج العالمي وكون السوق الأمريكية تشكل أكبر سوق مستهلك للسلع بالعالم حتى بلغ حجم وارداتها السلعية ١ تريليون و٩٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ و ٢ تريليون و١١٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، وعليه فإن تلك الواردات تمثل فرصة بالنسبة للعديد من البلدان الصناعية والنامية، ومن هنا وحسب أرقام منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٧ فإن نسبة الصادرات إلى السوق الأمريكية قد مثلت نسبة ٨٢ %من إجمالي صادرات المكسيك و٧٩ % من صادرات كندا و٤٩ % لفنزويلا و٣٨ % لنيجيريا و٣٥ % لإسرائيل و٢٧ % للجزائر و٢١ % للاتحاد الأوروبي و٢٠ % لليابان و١٩ % للصين .
كما يرتفع نصيب السوق الأمريكي بصادرات دول نامية مثل كمبوديا إلى ٤٧ % و٤٣ % لكل من جواتيمالا وأكوادور وهندوراس و٣٧ % لجاميكا و٣٦ % لبنما و٣٥ % لكولومبيا و٣٢ % لسيرلانكا و٣١ % لنيكارجوا و٢٢ % للأردن وباكستان و٢٠ % لفيتنام و١٨ % للفلبين ، ومن هنا فإن تراجع الطلب بالسوق الأمريكية مع انخفاض الاستهلاك نتيجة فقدان الوظائف وزيادة البطالة قد أدى إلى تراجع صادرات دول عديدة .

وما ينطبق على أثر الواردات السلعية الأمريكية وينطبق على الواردات الخدمية الأمريكية التي بلغت ٤٠٨ مليارات عام ٢٠٠٨ . حيث تؤدي حالة الركود التي أصابت أمريكا منذ نهاية العام ٢٠٠٧ وحتى الآن والتي يتوقع استمرارها خلال العام الحالي . إلى تراجع معدلات السياحة الأمريكية المتجهة إلى دول العالم في ظل بلوغ الواردات السياحية الأمريكية ٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ . وتراجع معدلات خدمات النقل بأنواعه وغيرها من الخدمات . وفي ظل حالة الانكماش التي أصابت الدول الأوروبية الكبرى فقد تراجعت سياحتها المتجهة للخارج .ونفس الأمر بالنسبة لليابان وكوريا وغيرهما .
وعندما تصل الاستثمارات المباشرة التي خرجت من أمريكا إلى دول العالم عام ٢٠٠٧ نحو ٣١٤ مليار دولار . فقد أدت الأمة إلى تراجع تلك التدفقات . ونفس الأمر للاستثمارات الأمريكية في بورصات العالم التي بلغت ٢٣٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ . فقد أدت الأزمة المالية إلى تراجع تلك التدفقات.
ومع نقص الثقة والسيولة وامتناع البنوك الأمريكية عن إقراض الأفراد والشركات في الداخل الأمريكي. فقد انعكس ذلك على انخفاض معدلات الإقراض للشركات خارج الولايات المتحدة وهو سلوك شاركتها فيه بنوك أوروبية عديدة ، ورغم ما قامت به بنوك مركزية أوروبية وآسيوية لضخ سيولة بالأسواق . وتضمين خطط الإنقاذ بدول عديدة مبالغ ضخمة في صورة ضمانات للبنوك لتشجيعها على الإقراض داخل بلادها. إلا أن الاستجابة من قبل البنوك للإقراض حتى الآن مازالت محدودة في ضوء سيطرة عوامل الخوف والحذر وقلة الثقة. خاصة مع ضبابية الصورة بالنسبة لأجل انتهاء الأزمة المالية.
من كل ما سبق يتضح أن تضرر أمريكا قد انتقل أثره إلى الدول المتقدمة في أوروبا وآسيا وإلى الدول النامية ذات التعامل الكبير مع أمريكا . ومع تضرر الدول الأوروبية

والآسيوية المتقدمة فقد انتقل ذلك الأثر الضار إلى الدول النامية التي تتركز معها تجارتها أو حركتها السياحية أو استثماراتها المباشرة وغير المباشرة أو تحويلاتها أو حتى تلقي المساعدات منها مما أدى إلى انتقال أثر الأزمة إلى بلدان العالم جميعا بحكم التشابكات بين الاقتصاديات وهو نفس العامل الذي أدى إلى انتقال الآثار السلبية من القطاع المالي في البداية إلى قطاعات النشاط الحقيقي مثل الصناعة والزراعة والخدمات بحكم التشابكات بين أجزاء الاقتصاد.

ولعله يمكن تلخيص أبرز المظاهر التي خلفتها الأزمة المالية العالمية والتي ما زالت حماها حتى النصف الأول من العام ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن تستمر خلال العام ٢٠٠٩ في كل من الآتي:

- تزايد طلبات إعادة الهيكلة للشركات الكبرى والمتوسطة والصغرى منها على حد سواء.
- انخفاض الطلب العالمي على السلع.
- انخفاض أسعار النفط.
- انخفاض أسعار الأسهم في البورصات المالية.
- انخفاض أحجام التداول في البورصات المالية.
- انخفاض أعداد العاملين في الشركات المختلفة بسبب إنهاء عقود العديد من العاملين وعدم تجديد عقود أخرى.
- انتشار البطالة في قطاعات اقتصادية مختلفة.
- الخسائر الفادحة لقطاع إنتاجية حيوية متعددة من أبرزها الصناعات الكهربائية وصناعات السيارات.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

مصادر جمع البيانات.

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر من الكتب والدوريات ذات الصلة للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، ولأغراض هذه الدراسة فقد تم تصميم أستبانة لجمع البيانات التي تتعلق بمدى وجود تأثيرات للسياسات المحاسبية والتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية.

وحدة التحليل للدراسة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تصميم أستبانة تتألف من:

الجزء الأول: ويتضمن أسئلة تحتوي على بيانات شخصية وهي الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة عن مدى وجود تأثير للسياسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية.

الجزء الثالث: ويتضمن أسئلة عن تأثير التدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية.

لغايات تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت ذي الإبعاد الخمس **(Five Point Likert Scale)** وذلك على النحو الآتي:

درجات الموافقة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100%	80%	60%	40%	20%

صدق وثبات أداة القياس.

تم اختبار درجة المصداقية **Reliability Test** من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا **Cronbach α** من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة، وهي الاستبانة من خلال قياس درجة الاتساق والاعتمادية بين الإجابات على أسئلة الاستبيان. وقد بلغت لهذه الدراسة بواقع **(81%)** وهي نسبة مقبولة إذا تجاوزت **(60 %)**.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

تم استخدام اختبار **(K-S)** من أجل التحقق من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تبين بأن القيم بالنسبة للمتغيرات كانت تزيد عن مستوى الدلالة **(0.05)** وهذا يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

للتحقق من عدم وجود تداخل في أنموذج الدراسة تم استخدام اختبار **Conditional Index (CI)** حيث بلغت القيمة **(26.74)** وهي أقل من **(30)** وهذا ينسجم مع قاعدة القياس التي تنص على أن القيم المحسوبة إذا كانت أقل من **(30)** فان ذلك يعطي دلالة على صحة أنموذج الدراسة وعدم وجود مشاكل في ارتباط المتغيرات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل بيانات الدراسة المجمعة من خلال الإستبانة التي تم توزيعها وهي:

١- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في التكرارات والتكرارات النسبية وذلك للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث التعرف على عدد كل من المجيبين من حيث الجنس أو المسمى الوظيفي وغيرها من البيانات الشخصية التي تشكل بيانات وصفية للدراسة أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان مقدار النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

٢- الوسط الحسابي وتم استخدامه للتعرف على مدى أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي **(3)** وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

٣- الانحراف المعياري وتم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات وذلك حول الوسط الحسابي.

٤- الأساليب الإحصائية التحليلية والتي تمثلت في اختبار **T Test** وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل خصائص عينة الدراسة.

- الجنس:

يظهر الجدول رقم **(1)** أن عدد أفراد الدراسة الذكور قد بلغ **41** وبنسبة **85.42%** بينما بلغ عدد الإناث **7** وبنسبة **14.58%**.

جدول رقم (1) - الجنـــس

الجنس	التكرار	التكرار النسبي
ذكر	41	85.42%
أنثى	7	14.58%
المجموع	48	100%

- المؤهل العلمي:

يظهر الجدول رقم **(2)** أن غالبية أفراد الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم **35** وبنسبة مئوية مقدارها **72.92%** ومن ثم حملة شهادة الماجستير.

جدول رقم (2) – المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	التكرار النسبي
أقل من بكالوريس	٠	%٠
بكالوريوس	35	72.92%
ماجستير	8	16.67%
دبلوم عالي	3	6.25%
دكتوراه	2	4.16%
المجموع	48	100%

– التخصـــص العلمي:

يظهر الجدول رقم (3) أن ما نسبته 25.00% من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين في أمور الائتمان، وما نسبته (37.50%) من المديرين الماليين ، كما ضمت عينة الدراسة مدققين داخلين وبنسبة مئوية مقدارها (8.33%).

جدول رقم (3) – المسمى الوظيفي

التخصص	التكرار	التكرار النسبي
مدير الائتمان	12	25.00%
مدير مالي	18	37.50%
رئيس قسم محاسبة	5	10.42%
محاسب رئيسي	9	18.75%
مدقق داخلي	4	8.33%
المجموع	48	100%

– عدد سنوات الخبرة

يظهر الجدول رقم (4) أن ما نسبته **6.25 %** من أفراد الدراسة هم من ذوي الخبرة التي تقل عن خمسة سنوات، أما الذين كانت خبرتهم تتراوح ما بين (10–15) سنة فقد كانت نسـبتهم **47.92 %**، أما الذين تزيد خبراتهم عن **15** سنة وتقل عن **20** سنة والتي تزيد عن **20** سنة فقد بلغت نسبتهم **14.58 %** و **12.50 %** على التوالي.

جدول رقم (4) – عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
أقل من 5 سنوات	3	6.25%
5 سنوات وأقل من 10	9	18.75%
10 سنوات وأقل من 15	23	47.92%
15 سنة وأقل من ٢٠ سنة	7	14.58%
أكثر من ٢٠ سنة	6	12.5%
المجموع	48	100%

العوامل المرتبطة بالبيانات المالية.

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (5) وبإيجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بالسياسات المحاسبية كل من البنود الآتية:

جدول رقم (5) – اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود أثر للسياسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية

1	التعديل المستمر في المعايير المحاسبية الدولية.	2.07	1.54	6
2	المرونة التي يوفرها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	2.10	1.88	5
3	انخفاض الشفافية في بعض المعايير المحاسبية الدولية.	1.86	2.45	10
4	عدم الوضوح في التطبيق لبعض المعايير المحاسبية الدولية.	1.98	1.45	9
5	وجود بدائل متعددة للقياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.	2.23	1.98	3
6	قصور بعض المعايير المحاسبية الدولية.	2.21	1.64	4
7	مشاكل التقدير المستقبلي التي تتيحوها بعض المعايير المحاسبية الدولية.	2.05	1.87	7
8	تعدد طرق القياس المحاسبي للأحداث المالية.	2.01	1.96	8
9	تطبيق القيمة العادلة لقياس الأصول والاستثمارات.	2.98	1.18	1
10	تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عن المشتقات والأدوات المالية.	2.94	1.75	2
	المتوسط العام	2.243	1.77	

يتبين من خلال الجدول رقم (5) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كان أقل من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بأثر السياسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية العادلة كان سلبيا.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات المجيبين على الأسئلة المتعلقة بمدى وجود أثر للسياسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية.

يتبين من خلال الجدول رقم (٥) بأن تطبيق القيمة العادلة لقياس الأصول والاستثمارات وفي الأدوات المالية كان يمثل أكثر البنود تأثيرا ، ولو أن المتغيرات المرتبطة بهذا البعد لم تتجاوز الوسط الفرضي مما يعطي مؤشرا بأن البعض يرى بأن هذا المعيار كان له أثر في الأزمة المالية العالمية وعلى الرغم من انخفاض هذا الأثر على الأزمة المالية.

العوامل المرتبطة بهيكل التدقيق الخارجي:

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (6) وبإيجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بتأثير التدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية كل من الآتي:

جدول رقم (٦) – اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود آثار لمعايير التدقيق الدولية في الأزمة المالية العالمية

1	ضعف استقلالية التدقيق الخارجي.	2.01	1.94	8
2	اختيار المدققين الخارجين من قبل مجلس الإدارة.	2.21	2.10	2
3	عدم تقييم المدققين للمخاطر المستقبلية بشكل فاعل.	1.98	2.26	9
4	وجود خلل في إجراءات التدقيق.	1.89	1.28	13
5	عدم فهم المدققين لطبيعة عمل المنشآت بالشكل الملائم	2.15	1.32	4
6	عدم مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها.	1.95	2.36	10
7	عدم استخدام الإجراءات التحليلية بالشكل الملائم.	2.16	1.22	٣
8	عدم الاستعانة بالخبراء المؤهلين وذوي الكفاءة.	1.92	2.50	11
9	الحذر في تناول بعض المعلومات المالية في المنشأة.	1.90	2.18	12
10	وجود قصور في عملية التخطيط للتدقيق.	2.10	1.76	6
١١	وجود خلل في تقييم مدى معقولية التقديرات المحاسبية للعميل.	٢.٢٣	١.٣٢	١
١٢	وجود خلل في استخدام العينات في التدقيق الخارجي.	٢.١١	١.٤٦	٥
13	ضعف التحقق من العمليات والتعاقدات والالتزامات المرتبطة بالعميل.	٢.٠٤	1.84	7
	المتوسط العام	2.05	1.81	

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كانت أقل من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بأثر تدقيق الحسابات في الأزمة المالية العالمية كان سلبياً.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات المجيبين على الأسئلة المتعلقة بمدى وجود أثر للتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية.

يتبين من خلال الجدول رقم (٦) بأن تقييم مدى معقولية التقديرات المحاسبية واختيار المدققين الخارجين من قبل مجلس الإدارة وعدم استخدام الإجراءات التحليلية كانت

من أعلى المتغيرات على الرغم من عدم تجاوزها للوسط الفرضي، وهذه المؤشرات تتماشى إلى حد ما مع بعض آراء الخبراء الذين رأوا بأن التقديرات المحاسبية والبدائل المرتبط بها تعتبر من التحديات التي تواجه التدقيق الخارجي.

اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية الأولى.

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للسياسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية.

لغايات اختبار الفرضية الأولى فقد تم استخدام اختبار Test T وبالمقارنة مع متوسط المتغيرات فقد تبين بأن قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمة (T) الجدولية عند (Sig **0.00) وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وهذا يعني بأن السياسات المحاسبية لم يكن لها أثر ذا دلالة إحصائية في الأزمة المالية العالمية.

الفرضية الرئيسية الثانية.

يوجد أثر ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية.

لغايات اختبار الفرضية الأولى فقد تم استخدام اختبار Test T وبالمقارنة مع متوسط المتغيرات فقد تبين بأن قيمة (T) المحسوبة أعلى من قيمة (T) الجدولية عند (Sig **0.00) وعليه فقد تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية العدمية وهذا يعني بأن التدقيق الخارجي لم يكن له أثر ذا دلالة إحصائية في الأزمة المالية العالمية.

نتائج وتوصيات الدراسة.

يمكن تلخيص أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية كما يلي:

١- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للممارسات المحاسبية في الأزمة المالية العالمية، مع وجود بعض التأثير الضعيف من وجهة نظر عينة الدراسة في ما يتعلق بالقيمة العادلة ومدى استخدامها في الاستثمارات والأصول والأدوات المالية.

٢- لا يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي في الأزمة المالية العالمية، مع وجود بعض الصعوبات التي ترافق التقديرات والقيم المستقبلية والتي تحتم على المدقق الخارجي مراعاتها أثناء التدقيق.

وفي ضوء ما سبق فان الباحث يوصي بكل مما يلي:

١- ضرورة دراسة تأثير القيمة العادلة على المنشآت المالية العاملة في البيئة الاقتصادية الأردنية من قبل الجهات المختصة وعلى رأسها جمعية المحاسبية القانونيين الأردنيين وهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي من أجل الوقوف على مدى تأثيرها في مصداقية البيانات المالية والاستفادة من التجربة الدولية في هذا المضمار.

٢- توعية المدققين الخارجيين بأهمية التخطيط الأمثل وأهمية المراجعة التحليلية في أعمال التدقيق الخارجي وبما ينسجم مع الأهداف التي بناءً عليها تم اللجوء إلى التدقيق الخارجي.

٣- ضرورة توعية المحاسبين والمدققين الخارجيين بأهمية القيمة العادلة في التأثير على البيانات والمعلومات المالية من خلال بيان المخاطر للبيانات المالية والمرتبطة بتطبيق القيمة العادلة واثر ذلك على الإفصاح في القوائم المالية والاعتراف المحاسبي للبيانات المالية.

٤- عقد الندوات التي تبين أهمية الممارسات المحاسبية التي تبين آليات التعامل مع القيمة العادلة لزيادة الموثوقية والحذر في تناول المعلومات المالية، وبالتالي تحقيق العرض العادل للمعلومات المالية لتعبر عن الأحداث الاقتصادية في المنشأة.

Abstract

The impact of accounting policies and restructuring of the external audit in the global financial crisis

This study aimed to know the extent of the impact of the accounting practices of the global financial crisis, and the extent of the impact of external scrutiny on the global financial crisis.

The researcher adopted a descriptive approach to the analytical and the society and the study sample of all listed companies in the financial sector and listed on the ASE, as on 1/1/2009 The study sample consisted of all companies operating in the banking sector, insurance and diversified financial services, and have thus been made study (48) company.
The study reached the following results:
1 - No impact of the accounting practices in the global financial crisis, with little effect in relation to fair value and the extent of use of investments and assets and financial instruments.
2 - Lack of impact of external scrutiny in the global financial crisis, with some difficulties associated with the estimates and values for the future.
The study recommended the following:

- The need to study the impact of fair value financial establishments operating in the economic environment in Jordan.
- Awareness of the importance of the external auditors and the importance of planning the optimal analytical review in the work of external audit

المراجع العربية والانجليزية:

المراجع العربية:

- **الخطيب**، حازم، القشي، ظاهر، (٢٠٠٤) ، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، المجلد (٢) العدد (٢).
- **السويطي**، سلامة ، (٢٠٠٥) ، **إعادة بناء الثقة في البيانات المالية المنشورة** ،مجلة المدقق، جمعية المحاسبين الأردنيين ،العدد ٢١.
- **القشي**، ظاهر، (٢٠٠٨)، **أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة**، مجلة المدقق، جمعية المحاسبية القانونيين الأردنيين، العدد ٧٥.
- **العباس**، محمد (٢٠٠٨)، **المعيار المحاسبي (١٥٧) هل كان جلاد الأزمة المالية العالمية أم ضحيتها**، مجلة الاقتصادية، العدد ٥٤٩٢.
- **العنابي**، علي، الرفاعي، غالب، (٢٠٠٢)، **سلامة الائتمان ونظم المعلومات**، المؤتمر العلمي السنوي لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بعنوان تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، ، جامعة الزيتونة الأردنية.
- **حشاد**، نبيل ، (٢٠٠٤)، **دليلك الى اتفاق بازل٢**، موسوعة بازل ،الجزء الأول ،اتحاد المصارف العربية ،بيروت ،ص ص ١٨٩-١٩٠.
- **حماد**، طارق عبد العال. (٢٠٠٢)، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك**، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (٢).
- **دهمش** ، نعيم ، أبو زر، عفاف، (٢٠٠٣)، **تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك**، مجلة البنوك في الأردن، العدد (١٠) ، المجلد (٢٢) ،ص ص ٢٧-٣٠.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية. (٢٠٠٣)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.

Bibliography.

1. **Shah**, Anab. **(2009)**, **Global Financial Crisis**, Social Political Economic & Environmental Issues.
2. **John** M. & Wayne S. **(2001)**, **Measuring Fair Value Understanding. the Issues**, Volume (3), Series (1).
3. **Stiglitz (2009), Reforming the Global Economic Architecture**, Lessons from.

مقالات صحفية:

- **أبو دهيم**، أيمن (٢٠٠٨)، **خطة الإنقاذ المالي الأمريكية من وجهة نظر محاسبية**، جريدة الرأي الأردنية، تاريخ العدد ٢٠٠٨/١٠/١١.